● أخبار قصيرة

بريطانيا..توقعات بحدوث ركود اقتصادي مطلع العام الحالي

بحسب البيانات الرسمية فقط دخلت بريطانيا في حالة من الركود الاقتصادي، حتى نهاية العام الماضي ٢٠٢٣، وكذلك انكمش إنتاجها، أكثر من المتوقع خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام نفسه.

وانخفض الناتج المحلي الإجمالي للمملكة المتحدة، خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٣، بحسب تقديرات أولية، بنسبة ٠,٢ في المئة على أساس سنوي، وبنسبة ٠,٣ في المئة على أساس فصلي.

وبحسب البيانات، فإن اقتصاد المملكة المتحدة قد تراجع للربع الثاني على التوالي، ما يوضّح دخول الاقتصاد في مرحلة الركود الاقتصادي في النصف الثاني من العام ٢٠٢٣. وفي السياق نفسه، أتت نتيجة الربع الرابع من عام ٢٠٢٣ مخالفة لتوقعات المحللين، الذين شملهم استطلاع بوابة "دايلي فكس"، بنمو بنسبة ٠,١ في المئة على أساس سنوي، وانخفاض بنسبة ٠,١ في المئة على أساس فصلي".

و يتوقع خبراء اقتصاديين أن يدخل أكبر اقتصاد في أوروبا في ركود فني آخر في الربع الأول من ٢٠٢٤.

لاتفيا: سنسلم اوكرانيا مليون طائرة مسيرة

أعلن وزير دفاع لاتفيا أندريس سبرودز بأن تحالفا دوليا وعد بتسليم مليون طائرة بدون طيار إلى أوكرانيا في غضون عام، حيث تعاني من نقص في الذخيرة وتعقيدات التمويل من واشنطن. وفي وقت سابق، أفيد بأن لاتفيا قامت بتجميع تحالف من حوالي ٢٠ دولة لتزويد أوكرانيا بآلاف الطائرات المسيّرة الجديدة، ووقعت ريغا وكييف مذكرة تفاهم حول التعاون العسكري من أجل تنفيذ المشاريع في مجال صناعة الدفاع والأمن تنفيذا مشتركا.

من جهتها أعلنت بولندا أمس الخميس انضمامها إلى التحالف الذي أنشأته لاتفيا. وكان قد وأشار الوزير لافروف مؤخرا إلى أن أي شحنة تحتوي على أسلحة لأوكرانيا ستصبح هدفا مشروعا لروسيا، مؤكدا أن دول حلف شمال الأطلسي "تلعب بالنار" من خلال إمداد أوكرانيا بالأسلحة.

روسيا:أنشطة أميركا البيولوجية الغامضة تثير القلق

أعلن ديميتري ميدفيديف نائب رئيس مجلس الأمن الروسي، أن أنشطة المختبرات البيولوجية الأمريكية، وكذلك الأجهزة القريبة من الدولة، تشكل مصدر قلق بالغ، فهي غامضة ولا يمكنها إلا أن تزعج روسيا.

و قال ميدفيديف في الجلسة العامة لمنتدى روسيا الدولي "من أجل حرية الأمم"، أن "الأنشطة الاستعمارية الجديدة، وإنشاء مختبرات مختلفة، بما في ذلك المختبرات البيولوجية العسكرية الأمريكية المنتشرة في جميع أنحاء العالم، تعتبر مصدر قلق بالغ". وأضاف ميدفيديف بأن "هذه الأنشطة غامضة تماما. وفي الوقت نفسه تهدف إلى دراسة وتطوير العوامل البيولوجية ذات العمل الانتقائي، والتي بطبيعة الحال لا يمكن إلا أن تقلقنا".

في إطار التنافس الإقليمي

كيف تسعى كازاخستان إلى تعزيز دورها في أفغانستان؟

الوفاق/ كانت دول آسيا الوسطى فاعلة بشكل مستقل في المجالين الميداني وحتى الدبلوماسي خلال فترة تحول أفغانستان الجديدة بعد انسحاب الولايات المتحدة. وهذا في الوقت الذي كانت فيه جمهوريات هذه المنطقة قبل ذلك تلعب دورًا ثانويًا في التعاون مع القوى الدولية أو الإقليمية في القضايا المتعلقة بأفغانستان. لذلك، يُعد تعزيز دور هذه الجمهوريات وقدراتها افتراضًا أساسيًا للعديد من التحليلات. وفي هذا الصدد، كان لثلاث دول وهي أوزبكستان وطاجيكستان وتركمانستان باعتبارها جيران أفغانستان ودول لها مصالح حيوية مرتبطة بهذا الجار الجنوبي، أكبر دور وتفاعل في القضية الأفغانية، وتم تعميم وجودها إلى آسيا الوسطى بأكملها. ومع ذلك، يبدو أن كازاخستان أيضًا، على الرغم من عدم وجود حدود مشتركة مع أفغانستان وانخفاض مستوى التورط في القضايا المتعلقة بتلك البلد، قد بدأت في اللعب دور معين تجاه أفغانستان. وهذا الدور مختلف جوهريًا عن الجمهوريات الثلاث الأخرى من حيث الأهداف و الدوافع، وقد يؤدي إلى نموذج سلوكي مختلف واستجابات متمايزة من حكومة طالبان.

كمجموعة إرهابية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وأنه في ضوء التطورات الأخيرة "أزالت كازاخستان حركة طالبان من قائمة المجموعات المحظورة".

وفي توضيح هذا القرار، أكدت وزارة الخارجية الكازاخستانية أن هذا الإجراء يمكن أن يساعد أفغانستان على الخروج من العزلة الدولية.

الدوافع والأهداف

تختلف دوافع وأهداف كازاخستان من تطوير التفاعل مع أفغانستان اختلافًا واضحًا عن بقية دول آسيا الوسطى. ويرجع هذا الاختلاف الرئيسي إلى الاختلاف في الموقع الجغرافي وانعدام الترابط الجيوسياسي بين البلدين.

وبناءً عليه، يمكن تلخيص أهم الدوافع والأهداف للبلد على النحو التالي:

-منذ بداية الحرب في أوكرانيا وفرض العقوبات على روسيا، كان أحد النهج الاستراتيجية الرئيسية لدول آسيا الوسطى في مجال السياسة الخارجية هو التوجه نحو الجنوب وتنويع السياسة الخارجية. وعلى هذا الأساس، يُعتبر تطوير العلاقات مع أفغانستان بمثابة مقترح استراتيجي يشكل جزء من السياسة الخارجية لهذه الدولة. ويتم طرح هذا المنظور في الإطار السياسي والاقتصادي والجيوسياسي وخاصة الجيواقتصادي.

- ترى العديد من التحليلات أن مقاربة كازاخستان تجاه أفغانستان تتأثر بالسوق والرؤية الاقتصادية لهذا البلد، ويركزون أقل على العوامل السياسية والأمنية. وقد أكد معظم المحللين الكازاخ تقريبًا في آرائهم الخبيرة على مدار العام الماضي أن أفغانستان لا تشكل في الواقع تهديدًا خطيرًا لكازاخستان. غير أن المنظور الاقتصادي البحت لم يكن هو المقصود أيضًا. فالرؤية الكازاخستانية تجاه أفغانستان تتجاوز الاقتصاد لتركز على الفرص السياسية. كما تبلورت هذه الرؤية في اختيار لا مفر منه. فمن بين الخيارين، قطع العلاقات وتجاهل الوضع، أو تطوير علاقات غير رسمية، اختارت كازاخستان الخيار الثاني وفقًا لمنظور عملي.

- غياب التهديد الأمني يُعتبر حافزًا رئيسيًا بالنسبة لكازاخستان. نظرًا لعدم وجود حدود مشتركة وانعدام الأقليات البشتونية الكبيرة أو المهاجرين الأفغان في كازاخستان، فإن التهديدات الناجمة عن هذه التفاعلات تكون أقل بكثير بالنسبة لكازاخستان مقارنةً بدول مثل أوزبكستان وطاجيكستان. ونتيجة لذلك، تأتي الأمن القومي كأولوية ثانوية في تفاعلات كازاخستان مع أفغانستان، وهو ما يمثل ميزة نسبية لأستانة. فعدم التبعية الأمنية يتيح مرونة سلوكية في التعامل مع طالبان، ويمكن أن تكون هذه الميزة النسبية فعالة بشكل خاص في سياق المبادرات الوساطية الغربية وحتى الروسية والصينية. إذ حال المحافظة المفرطة لأوزبكستان بسبب اعتبارات الأمن القومي دون لعب مثل هذا الدور. وبناءً عليه، من المحتمل أن نرى زيادة دور كازاخستان مقارنةً بأوزبكستان على المستوى الدولي في المستقبل القريب.

- ظهرت آسيا الوسطى خلال السنوات الأخيرة باعتبارها منطقة مستقلة صاعدة. والسمة الأبرز لهذه المناطق هي وجود أقطاب إقليمية وديناميكيات تنافس بينها. وتُعتبر كل من كازاخستان وأوزبكستان قطبين إقليميين، وعلى الرغم من مستوى التعاون المرتفع بينهما إلا أن هناك ديناميكيات تنافسية، لا سيما في التطورات الإقليمية. ويشكل هذا الأمر جزءاً من الحافز والأهداف لكازاخستان من المشاركة في قضية أفغانستان. حيث يتجلى هذا التنافس على المستوى الإقليمي من خلال التفاعل مع طالبان وقدرة هذا البلد على السيطرة وكبح جماح طالبان من خلال أدوات استراتيجية. كما أن تبعية أوزبكستان لأفغانستان في مجال الأمن، ولا سيما رافعة المياه مع إنشاء قناة قوش تبه، حالت دون تقديم المزيد من الخدمات لهذا البلد. وفي هذا السياق، ترغب كازاخستان في ملء هذا الفراغ.

كما تسعى كازاخستان، خاصّة في عهد توكاييف ، إلى إشراك نفسها في قضية أفغانستان. لقد شددت هذه الدولة أكثر من أي بلد آخر في العالم على أهمية الأمن الغذائي في أفغانستان. كما سعت كازاخستان إلى تشكيل علامتها التجارية باعتبارها بلدًا نشطًا في المجال الإنساني من خلال تقديم الحصة الأساسية للمواد الغذائية إلى أفغانستان. إذ قدمت أكثر من ١٠ آلاف طن من المساعدات الإنسانية الغذائية ووفرت أكثر من مليون طن من الأغذية اللازمة لأفغانستان، الأمر الذي صعّب المنافسة مع كازاخستان في هذا المجال.

- كما هو الحال مع أوزبكستان، يتمثل جزء من الرؤية الاستراتيجية لكازاخستان تجاه أفغانستان في مجال النقل العابر والاقتصاد الجغرافي بشكل عام. إذ تعتبر كازاخستان من داعمي ممر ترانس أفغان، كما ترى أفغانستان خيارًا محتملاً للوصول إلى المياه الدولية جنوبًا. وتشارك الشركات الكازاخستانية في بناء وإعادة تأهيل البنية التحتية السككية الحديدية في أفغانستان، فضلاً عن العقد الكبير لبيع قاطرات الديزل، مما يدل على هذا الاهتمام.

ومع ذلك، ما زال من غير الواضح ما إذا كان هذا النهج المشترك بين أوزبكستان وكازاخستان وحتى تركمنستان يمكنه التغلب على الظروف الأمنية والمخاطر في أفغانستان أم لا. وعلى أي حال، ينبغي ألا ننسى أن كازاخستان تمثل خيارًا مهمًا للمشاركة في توفير رأس المال لهذا المشروع.

آفاق المستقبل

نهج كازاخستان في الوقت الراهن أساسا اقتصادي. غير أن الأبعاد السياسية لهذا النهج آخذة في التعزز أيضًا. فكازاخستان ليس لديها تأثير كبير على الأقليات العرقية في أفغانستان، وعلى عكس طاجيكستان وأوزبكستان، فهي لا تتمتع على المستوى الميداني بالكثير من الإمكانات لجمع المعلومات أو اتخاذ إجراءات تشغيلية أخرى. ومع ذلك، تتمتع كازاخستان بالكثير من القدرات والمزايا على المستوى الدولي. فأفغانستان تعتمد اعتمادًا كبيرًا على كازاخستان في مجال الصناعات الغذائية، و التركيز على المجال الاقتصادي وتطوير العلاقات التجارية في الفترة الحالية، فهو استراتيجي من ناحية بناء الأصول المؤثرة. كما تتمتع كازاخستان على الصعيد الدولي، وخاصةً في إطار منصات سياسية متعددة الأطراف بمشاركة القوى الكبرى، بخبرة وقدرات سياسية أكبر من أوزبكستان.

وبالتالي، من المحتمل أن تحاول التركيز على هذه الميزة النسبية من أجل نقل مركز صنع القرار بشأن أفغانستان من طشقند وسمرقند إلى أستانة وألماتي. وطبعًا سيكون هذا الاتجاه مكلفًا بالنسبة إلى أوزبكستان، وقد يتحدى العديد من النواتج السياسية لإجراءات هذا البلد في السنوات الأخيرة. وبالتالي، من المحتمل أن نشهد على مستوى معين تغيّر سلوك أوزبكستان كنتيجة لاعتماد هذه الاستراتيجية من قبل كازاخستان. وقد يكون تبني سياسات أكثر تشددًا من قبل أوزبكستان تجاه طالبان واحدة من مؤشرات هذا التغير في السلوك.

كانت كازاخستان مثل أوزبكستان واحدة من أولى الدول التي بدأت تفاعلها مع طالبان، وأقامت مستوى من العلاقات شبه الرسمية دون الاعتراف الرسمي

النهج الكازاخستاني

كانت كازاخستان مثل أوزبكستان واحدة من أولى الدول التي بدأت تفاعلها مع طالبان، وأقامت مستوى من العلاقات شبه الرسمية دون الاعتراف الرسمي. احتفظت هذه الدولة بسفارتها في كابول، وعيّنت خلال هذه الفترة سفيرًا جديدًا في هذه السفارة، مما يشير إلى تغير النهج الاستراتيجي لهذا البلد بعد تمكن طالبان. وفي الوقت نفسه، بعد فترة وجيزة من تمكن طالبان، وضعت كازاخستان سفارة أفغانستان في أستانة تحت تصرف قوات طالبان للحفاظ على قنوات الاتصال. وقد شهد العام الماضي أيضًا مستوى عاليًا من التفاعل بين الجانبين. وركزت هذه التفاعلات بشكل مكثف حول المجال الاقتصادي.

ومن مؤشرات هذا النهج التجاري نمو التجارة الثنائية خلال العام الثاني لوصول طالبان إلى السلطة في أفغانستان. ففي عام ٢٠٢٢، مقارنة بعام ٢٠٢١ (الأشهر الأولى من وصول طالبان إلى السلطة)، شهد حجم التجارة الثنائية بين كازاخستان وأفغانستان نموًا بنسبة ١٠٠٪ تقريبًا، حيث سجلت قيمة ٩٨٧ مليون دولار. وهذا في الوقت الذي لم تتجاوز فيه التجارة الثنائية بين البلدين ٦٠٠ مليون دولار خلال عهد الرئيس الأفغاني السابق، أشرف غني، في السنوات السابقة. وخصص جزء كبير من التجارة الثنائية لعام ٢٠٢٢ لواردات أفغانستان من كازاخستان، ولا سيما الدقيق. حيث تُعد أفغانستان، التي تستهلك ١,٣ مليون طن، أكبر مشتر للدقيق الكازاخستاني، حيث يمثل ذلك ٧٠٪ من صادرات الدقيق, ومع ذلك، انخفضت هذه التجارة الثنائية في عام ٢٠٢٣ إلى ما يقرب من ٦٠٠ مليون دولار، مُسجلة انخفاضًا كبيرًا. ويرجع جزء كبير من هذا الانخفاض إلى حظر زراعة خشخاش الأفيون واستبدالها بزراعة القمح في أفغانستان، مما أضعف سوق الدقيق الكازاخستاني في تلك البلد. كما نظم البلدان في أبريل ٢٠٢٣ منتدىً تجاريًا كبيرًا في كابول، أدى إلى افتتاح مركز التجارة الكازاخستاني في كابول. كما عُقد الحدث التجاري الثنائي الرئيسي الثاني بين البلدين في أغسطس ٢٠٢٣. وشملت محاور هذا الحدث الاقتصادي المشترك اللوجستيات والتعدين والقطاع المصرفي. كما وُقّع عدد من الوثائق ومذكرات التفاهم التجارية في نهاية الاجتماع من قبل ممثلي البلدين. ومع ذلك، لا تزال القضايا السياسية وخاصة الأمنية تلقي بظلالها على هذه العلاقات. فخلال زيارة وفد طالبان إلى أستانة, طرحت العديد من الانتقادات حول وجود شخصيات مرتبطة بمجموعة إرهابية في البلاد. وكان حجة الحكومة الكازاخستانية أن طالبان لم يتم تصنيفها كمجموعة إرهابية في الأمم المتحدة، وإنما تم وضع أسماء العديد من أعضائها وقادتها فقط على قائمة العقوبات من مجلس الأمن.

وأكدت في الوقت نفسه أن أيا من هؤلاء الأشخاص المدرجين في قائمة العقوبات لم يكن موجودا في الوفد التجاري الأفغاني، وبالتالي لا يشكل أي خطر على كازاخستان. غير أنه وبالنظر إلى القرارات الرسمية للحكومة الكازاخستانية بإدراج اسم طالبان على قائمة المجموعات المحظورة في البلاد، لا تزال هناك تناقضات في هذه المواقف.

وفي أواخر ديسمبر ٢٠٢٣، أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الكازاخستانية "آيبيك صمدياروف" في مقابلة مع وكالة الأنباء الحكومية الكازاخستانية أن طالبان لا يتم تصنيفها

تختلف دوافع وأهداف كازاخستان من تطوير التفاعل مع أفغانستان اختلافا واضحًا عن بقية دول اسيا الوسطى